المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسية والقوى العاملة
(بدول مجلس التعاون الخليجى)(*)

الدكتورة أمل يوسف العذبى الصباح(**)

تمهيـــد :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآثار الديموجرافية والاقتصادية السلبية للهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجى ، ومدى عمق هذه الآثار السلبية في مجتمع المواطنين في كل دولة على حدة بقدر المستطاع ، وبحسب توافر البيانات المتاحة ، من أجل المقارنة بين مجتمعات المواطنين في هذه الدول .

ومما هو جدير بالذكر أن الاطار الجغرافي للدراسة اقتصر علي دول مجلس التعاون الخليجى فقط وهى : المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة قطر ، ودولة البحرين ، وسلطنة عمان ، نظراً للطبيعة المتماثلة لأوضاع السكان والقوى العاملة فيها من جانب ، ونظرا لمحدودية قاعدة البيانات المتاحة من جانب آخر ، وكذلك فإن دراسة الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية فى دول المنطقة قد اقتصرت على مجتمع المواطنين فقط ، لأن مجتمع غير المواطنين يتشكل من نماذج سكانية غير متجانسة وغير مستقرة بطبيعة الحال .

(*) يلاحظ أن الإطار الزمنى للبحث سابق للغزو العراقى للكويت وهو الغزو الذى ترتب عليه التفكير فى سياسة سكانية جديدة من المأمول أن تحدث توازنا سكانيا بين المجتمع المحلى والسكان الوافدين .

(**) قسم الجغرافيا – جامعة الكويت .

(مجلة البحوث والدراسات العربية، ع٢٠، ١٩٩٢ ، ص ٢١٧ : ٢٥٤)

أولا : تأثير الهجرة الوافدة على حجم السكان :

من أبرز الآثار الديموجرافية السلبية للهجرة الدولية فى مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجى ذلك الأثر الذى أدى إلى التغير الجذرى فى حجم القاعدة السكانية المواطنة ، وخاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات حين تعاظم حجم الهجرات الدولية الوافدة إلى دول المنطقة بسبب تصاعد أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ .

ولكى نتتبع دراسة الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة الدولية على حجم القاعدة السكانية المواطنة لابد من أن نتعرف على الوضع الديموجرافى للسكان المواطنين فى دول المنطقة فى فترة ماقبل النفط ، حيث كانت مجتمعات هذه الدول فى ذلك الوقت تتكون من جيوب مشتتة من السكان تتواجد فى البوادى أو فى المدن الساحلية الصغيرة ، وكان الاتصال بين هذه المجتمعات فى هاتين البيئتين المختلفتين على أدنى مستوى ، أما الوضع الديموجرافى لها فقد تميز بارتفاع معدلات المواليد يقابله معدلات وفيات عالية جدا ، ولذلك فقد كان متوسط العمر المتوقع للسكان يتراوح مابين (٣٠ - ٤٠) سنة ، علاوة على ذلك فقد ارتبط هذا الوضع الديموجرافى بانخفاض مستوى المعيشة وبكثافة سكانية منخفضة جدا قدرت فى ذلك الوقت بـــ (٤ نسمة / كم٢) . (بشير دعبلة ، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ٨٩) .

إلا أن الوضع الديموجرافى السابق للسكان فى دول مجلس التعاون الخليجى لم يستمر على ماهو عليه فترة طويلة ، بل سرعان ما تغير هذا الوضع تغيرا جذريا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد منذ أواخر الأربعينات حين شهدت دول المنطقة أحدث حركة دولية للهجرة العمالية . (ج . س . بيركس ، وث . أ . سنكلير ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٥). وعلى أثر ذلك اتجه الهيكل الديموجرافى نحو التغير السريع ، بسبب الأثر الحاسم لاكتشاف النفط فبدأت هذه الدول فى فتح الأبواب على مصراعيها لاستقبال الهجرة الدولية من مختلف البقاع ، فأخذ عدد السكان يتزايد بشكل سريع ، (محمد متولى ، ومحمود أبو العلا ، الكويت ١٩٨٥ ، ص ١٧٥) .

وعلى الرغم من أن موجات الهجرة الدولية المتجهة نحو دول المنطقة قد تميزت بصغر جمها فى البداية ، إلا أنه سرعان مازادت كثافتها في عقد الخمسينات فى دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، وفى عقد الستينات فى دولتى قطر والامارات العربية المتحدة ، وفى عقد السبعينات فى سلطنة عمان ودولة البحرين (رياض طبارة ، نيويورك ١٩٨١ ص ٢٢) .

وهكذا فقد لعب عنصر النفط وعوائده المالية دورا هاما فى تحول هذه المنطقة من منطقة طاردة للسكان إلى منطقة جاذبة لهم ، علاوة علي ذلك فقد أخذ دور عنصر النفط يزداد بروزا فى جذب الهجرات الدولية نحو دول المنطقة حين انضمت هذه الدول لمنظمة البلدان المصدرة للنفط منذ انشائها فى عام ١٩٦٠ . (الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٧ ، ص ٣٠) ، فقد أسهمت هذه الدول بما يوازى نصف الحجم الكلى للنفط الذى تصدره المنظمة المذكورة ، وخاصة ماتسهم به كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ، علاوة على ذلك فلدى هذه الدول القسم الأعظم من الاحتياطى الثابت من النفط فى العالم (محمد عزيز ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٨) .

وقد أدى كل ماسبق إلى تصاعد حجم الموارد المالية المتاحة بشكل سريع وملحوظ فى دول المجلس منذ عام ١٩٧٣ على أثر تصحيح أسعار النفط حين وصلت أقصى حدها مع نهاية السبعينات ، وقد أدى هذا العامل إلى زيادة سرعة عمليتى التحديث والتطوير فى هذه الدول ، فكان من الضرورى أن تعتمد دول المنطقة بدرجة كبيرة على قوة عمل وافدة للمساهمة فى تكوين وتطوير جهاز ادارى قادر على استيعاب جزء من ايرادات النفط لتقديم الخدمات اللازمة للسكان ، والعمل على تطوير هذه الخدمات ، وإقامة البنية الأساسية المادية الضرورية لتوفير مستوى حياة أفضل لمجتمعات دول المنطقة (إبراهم سعد الدين ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٣٢٨) .

ولقد بدأ الوضع الديموجرافى للسكان المواطنين فى دولة مجلس التعاون الخليجى نحو التغير منذ أواخر الأربعينات حين بدأت الهجرات الدولية بالوفود بعد اكتشاف النفط وتوافر الموارد المالية ، فأثر هذا العامل بشكل رئيسى على حجم القاعدة السكانية المواطنة التى بدأت نحو الانكماش مع مرور الزمن حتى أصبحت تتسم بصغر حجمها في عقدى السبعينات والثمانينات ، وبتتبعنا للبيانات الواردة فى الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) اللذين يوضحان التطور العددى والنسبى للسكان فى دول مجلس التعاون الخليجى موزعين إلى مواطنين وغير مواطنين خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ نستخلص الحقائق التالية :

(أ) سجل العد الكلي للسكان فى دول مجلس التعاون الخليجى زيادة سريعة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، فحين بلغ هذا العدد حوالى عشر ملايين نسمة فى عام ١٩٧٥ ، وصل إلى حوالى سبعة عشرة مليون نسمة فى عام ١٩٨٥ ، مما يدل

جدول رقم (١)
التطور العددى والنسبى للسكان فى دول مجلس التعاون الخليجى بحسب الجنسية
(١٩٧٠ – ١٩٨٥)

السنة والعدد والنسبة / الدولة	١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	المواطنون ٪	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	المواطنون ٪	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	المواطنون ٪
الكويت(١)	٣٤٧,٤	٣٩١,٣	٧٣٨,٧	٤٧٢,١	٤٧,٠	٥٢٢,٧	٩٩٤,٨	٤٧,٥	٥٦٥,٦	٧٩٢,٣	١,٣٥٧,٩	٤١,٧	٦٨١,٣	١,٠١٦,٠	١,٦٩٧,٣	٤٠,١
البحرين(٢)	١٧٨,٢	٣٧,٩	٢١٦,١	٢١٤,٠	٨٢,٥	٦٨,٠	٢٨٢,٠	٧٥,٨	٢٣٨,٤	١١٢,٤	٣٥٠,٨	٦٨,٠	٢٧٣,٧	١٥٧,٣	٤٣١,٠	٦٣,٥
قطر (٣)	٤٥,٧	٦٥,٣	١١١,٠	٦٥,٠	٤٢,٢	١١٥,٠	١٨٠,٠	٣٦,١	٨٥,٠	١٧٥,٠	٢٦٠,٠	٣٣,٧	١٠٥,٠	٢٨٤,٢	٣٨٩,٢	٢٧,٠
الامارات العربية المتحدة(٤)	١٠١,٢	١١٨,٨	٢٢٠,٠	١٩٧,٠	٤٦,٠	٤٥٩,٠	٦٥٦,٠	٣٠,٠	٢٦٣,٢	٧٨٠,٠	١,٠٤٣,٢	٢٥,٠	٤٣٤,٤	١,٢٣٩,٢	١,٦٧٣,٦	٢٦,٠
عمان (٥)	٥٥٨,٠	٤٢,٠	٦٠٠,٠	٦٥١,٠	٩٣,٠	١٦٠,٠	٨١١,٠	٨٠,٠	٧٣٠,٠	٢٧٠,٠	١,٠٠٠,٠	٧٠,٠	٨١٦,٠	٤٩٤,٠	١,٣١٠,٠	٦٢,٣
السعودية(٦)	–	–	–	٦,٠٨٩,٣	–	٩٢٧,٠	٧,٠١٦,٣	٨٦,٨	٧,٢٠٦,٠	٢,٣٨٢,٠	٩,٥٨٨,٠	٧٥,٢	٧,٧٨٩,٣	٣,٤٥٠,٧	١١,٢٤٠,٠	٦٩,٣
المجموع	١,٣٣٠,٥	٦٥٥,٣	١,٨٨٥,٨	٧,٦٨٨,٤	٦٥,٣	٢,٢٥١,٧	٩,٩٣٩,١	٧٧,٤	٩,٠٨٨,٢	٤,٥١١,٧	٦٣,٥٩٩,٩	٦٦,٦	١١,٥٩٩,٦	٦,٦٤١,٤	١٦,٧٤١,٠	٦٠,٣

١ – وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٨ ، العدد الخامس والعشرون ، الكويت فى نوفمبر ١٩٨٨ ، جدول رقم ١١ ، ص ٢٧ .

٢ – مجلس الوزراء ، الجهاز المركزى للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ١٩٨٦ ، البحرين فى ديسمبر ١٩٨٧ ، جدول رقم (٢/١) ، ص ١٦ (أرقام عامى ٧٠ و ٨٠) .

– عام ١٩٧٥ الأرقام مستقاة من : حسن الخياط ، الرصيد السكانى لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، قطر ١٩٨٢ ، ص ١٨٣ .

– عام ١٩٨٥ الأرقام مستقاة من : الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ١٩٨٧ ، العدد الثانى ، الرياض ١٩٨٧ ، جدول رقم (٤ / ١) ، ص ٢٤٤ .

٣ – حسن الخياط ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ – ١٨٤ . أما عام ١٩٨٥ فالأرقام مستقاة من :

aUnited Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Demographic and Related Socioeconomic Data sheets for Countries of the Economic and Social Commission for Western Asia. As assessed in 1986, No, 5. Baghdad, 1987.

٤ – حسن الخياط ، المرجع السابق و . United Nations, op. cit .

٥ – حسن الخياط ، المرجع السابق و . United Nations, op. cit .

٦ – الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المرجع السابق .

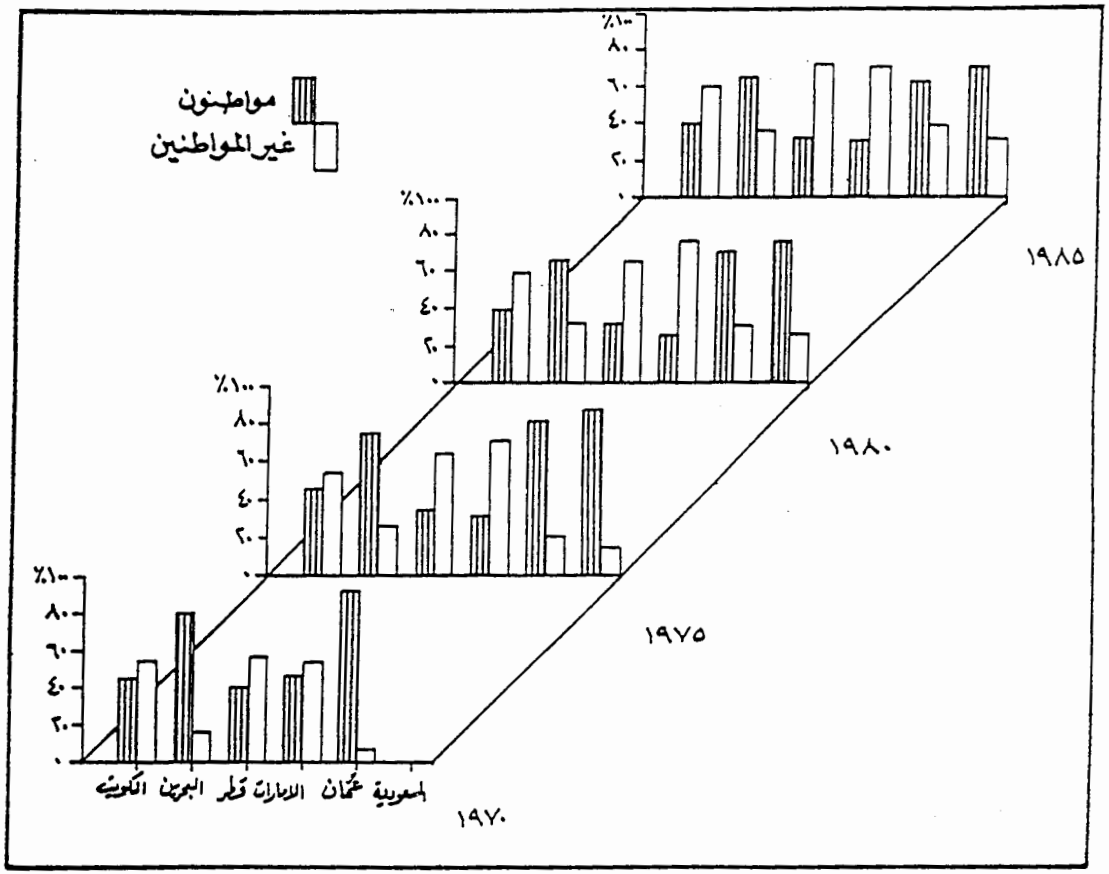

شـــكل رقم (١) التطور النسبى للسكان المواطنين وغير المواطنين وغير المواطنين فى دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥

على أن العدد الكلى للسكان فى دول المنطقة حقق زيادة قدرها سبعة ملايين نسمة تقريب خلال فترة قصيرة جدا من الزمن بلغ مداها عشر سنوات فقط ، وقد كانت نسبة اسهام السكان غير المواطنين فى تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة أكبر مما يقابله لدى لسكان المواطنين ، بسبب أن معدلات النمو السنوية للسكان غير المواطنين التى سجلت خلال السنوات العشرة المذكورة تعد أعلى بكثير من تلك المعدلات المقابلة لها للسكان المواطنين خلال الفترة الزمنية ذاتها (الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ١٠٥) .

وكنتيجة حتمية للمؤثرات السابقة فقد تراجعت نسبة السكان المواطنين فى دول مجلس التعاون الخليجى من (٧٤.٤٪) من العدد الكلى للسكان فى عام ١٩٧٥ ، إلى ما نسبته (٦٦.٦٪) فى عام ١٩٨٠ . وقد واصلت هذه النسبة تراجعها فى السنوات الخمس التالية للعام المذكور ، حتى وصلت فى عام ١٩٨٥ إلى مانسبته (٦٠.٣٪) مما يشير إلى تراجع حجم القاعدة السكانية المواطنة بشكل مطرد من عام إلى آخر . بحيث ماأن حل عام ١٩٨٥ حتى أصبحت هذه النسبة توازى ثلاثة أخماس العدد الكلى للسكان فى دول المنطقة فقط ، فى حين أن الخُمسَين المتبقيين هما من نصيب السكان غير المواطنين فى العام المذكور .

مما سبق يتضح مدى الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة فى مجتمع المواطنين فى دول المنطقة ككل حيث أدت هذه الهجرة إلى صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة فى هذه الدول.

مما سبق يتضح مدى الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة فى مجتمع المواطنين فى دول المنطقة ككل حيث أدت هذه لهجرة إلى صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة فى هذه الدول.

(ب) ويبرز مدى عمق الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة فى مجتمع المواطنين فى دول مجلس التعاون الخليجى بشكل أوضح لو تناولنا دراسة هذا الأثر فى مجتمع المواطنين فى كل دولة على حدة ، حيث يصل إلى أقصى مدى له فى ثلاث دول من دول المنطقة وهى : دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة قطر ودولة الكويت ، بحيث تحولت المجتمعات المواطنة في هذه الدول الثلاث إلى أقليات داخل أوطانها ، والدليل على ذلك أن نسبة السكان المواطنين فى دولة الامارات العربية المتحدة تناقص بشكل ملحوظ خلال الأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، كما يلى : (٤٦.٠٠ ، ٣٠.٠٠ ، ٢٥.٠٠ ، ٢٦.٠٠٪) من المجموع الكلى للسكان بالدولة فى الأعوام الأربعة المذكورة على التوالى ، مما يدل على أن نسبة السكان

المواطنين أصبحت تشكل مايوازى الربع فقط منذ مطلع الثمانينات ، فى حين شكل السكان غير المواطنين نسبة قدرها (٧٤.٠٪) ، مما يدل على أن غالبية سكان الدولة هم من السكان غير المواطنين . وماذكرناه حال دولة الامارات العربية المتحدة ينطبق كلية على الوضع الخاص بالسكان المواطنين فى دولة قطر ، حيث تناقصت نسبة هؤلاء السكان من (٤٢.٢٪) في عام ١٩٧٠ إلى مانسبته (٢٧.٠٪) فقط في عام ١٩٨٥ ، مما يشير بشكل واضح إلى مدى صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة في دولة قطر بالمقابل فإن غالبية سكان الدولة هم من غير المواطنين ، حيث شكلوا نسبة قدرها (٧٣.٠٪) فى العام المذكور. أما الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة الدولية فى حجم القاعدة السكانية المواطنة في دولة الكويت فقد كان أقل حدة مما هو عليه فى دولتى الامارات العربية المتحدة وقطر ، حيث بلغت نسبة السكان المواطنين مامقداره (٤٧.٠٪) فى عام ١٩٧٠ ، ثم اتجهت هذه النسبة نحو التناقص التدريجى من عام إلى آخر حتى وصلت إلى مانسبته (٤٠.١٪) فى عام ١٩٨٥ مما يدل على أن السكان المواطنين أصبحوا فى فترة منتصف الثمانينات يشكلون خمسى العدد الكلى للسكان بالدولة فقط ، فى حين أن النسبة المتبقية وقدرها (٥٩.٩٪) هى من نصيب السكان غير المواطنين فى الفترة الزمنية المذكورة أى أنهم يشكلون غالبية سكان الدولة .

إن ماسبق ذكره يشير بوضوح إلى مدى عمق الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة فى المجتمع المحلى فى الدول الثلاث المذكورة ، فقد اتسمت القاعدة السكانية المواطنة بصغر حجمها حتى بات معها المواطنون أقلية داخل أوطانهم ، وخاصة منذ مطلع السبعينات ، وزاد عمق هذا الأثر بشكل أكبر فى الثمانينات ، بعد أن وصلت نسبة السكان غير المواطنين فى هذه الدول الثلاث إلى أحجام خيالية ، فشكلوا بذلك غالبية سكان هذه الدول .

(جـ) أما مدى عمق الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة فى المجتمع المحلى فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى وهى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة البحرين ، فهو أقل حدة بكثير مما وجدناه فى حالة الدول الثلاث السابقة ، حيث بلغت نسبة السكان المواطنين فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٧٥ مامقداره (٨٦.٨٪) من العدد الكلى للسكان فى المملكة ، إلا أن هذا القدر من النسبة قد تناقص من عام إلى آخر حتى وصل فى عام ١٩٨٠ إلى مامقداره (٧٥.٢٪) ، ثم واصل تناقصه فى السنوات الخمس التالية للعام المذكور حتى بلغ مامقداره (٦٩.٣٪) فى عام ١٩٨٥ ، وفى سلطنة عمان بلغت هذه

النسب كما يلى : (٨٠.٠ ، ٧٠.٠ ، ٦٣.٣٪) من العدد الكلى للسكان فى السلطنة فى السنوات الثلاث المذكورة على التوالى ، وفى دولة البحرين تناقصت أيضا هذه النسب كما يلى : (٧٥.٨ ، ٦٨.٠ ، ٦٣.٥٪) من العدد الكلى للسكان فى الدولة فى السنوات الثلاث المذكورة أيضا عل التوالى ، وبذلك تشير كافة النسب السابقة إلى مدى عمق الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة الدولية فى مجتمع المواطنين فى هذه الدول ، حيث وصل هذا الأثر إلى أدناه فى المملكة العربية السعودية فى فترة منتصف الثمانينات ، بسبب أن نسبة السكان المواطنين وصلت إلى أقصاها إذ شكلت ما يوازى ثلثى العدد الكلى للسكان فى حين زادت حدة هذا الأثر قليلا فى حالة كل من سلطنة عمان ودولة البحرين ، حيث وصلت هذه النسبة إلى مايوازى ثلاثة أخماس العدد الكلى للسكان فى كل منهما فى الفترة الزمنية المذكورة ، وعلى الرغم من أن الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة الدولية فى مجتمع المواطنين فى هذه الدول الثلاث يعد أخف حدة مما هو عليه فى كل من دولة الامارات ودولة قطر ودولة الكويت ، إلا أن الخطورة تكمن هنا فى أن هذه النسب آخذة نحو التناقص السريع خلال السنوات العشر المذكورة كما أوضحنا ، وبالتالى فإنه فى حالة استمرار تناقصها مستقبلا بنفس المعدل ، ففى هذه الحالة ستتحول المجتمعات المواطنة فى هذه الدول الثلاث إلى أقليات داخل أوطانها كما هو الوضع عليه فى الدول الثلاث السابقة .

ثانيا - تاثير الهجرة الوافدة على الخدمات التعليمية والصحية :

ومن البديهى أن الحجم الهائل للسكان الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجى ، يضاف إلى ذلك معدلات نموهم المتسارعة تتطلب نموا متوازيا فى الخدمات الصحية والتعليمية بصفة خاصة فضلا عن أنها تتطلب عمالة وافدة إضافية . (حسن الخياط ، قطر ١٩٨٨ ، ص ٣٨٣) . مما يدل على أن الهجرة الدولية إلى المنطقة بحجمها الهائل تشكل ضغطا ضخما ومتزايدا مع مرور الزمن على توفير الخدمات الصحية والتعليمية ، مما يستدعى نموا موازيا فى الإنفاق الجارى عليها من الميزانيات المخصصة للانفاق على توفير كافة الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان بدول المنطقة .

ولكى نتلمس مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالى التعرف على أثر ذلك الضغط فى تدنى مستوى هذه الخدمات ، سنتتبع مدى تطور هذه الخدمات فى دول المنطقة ، ولو تتبعنا أولا مدى **تطور الخدمات الصحية** سنجد أنها فى

دولة الكويت على سبيل المثال حققت تطورا سريعا ، حيث زاد عدد الأطباء العاملين فى المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية من (١٤٧٨) طبيبا فى عام ١٩٧٨ إلى (٢٨٤١) طبيبا فى عام ١٩٨٧ ، مما يدل على أن عدد الأطباء قد تضاعف خلال فترة زمنية قياسية لم يزد مداها على عشر سنوات فقط ، وهى السنوات الفاصلة بين العامين المذكورين ، وكذلك فقد حقق عدد الأسرة فى المستشفيات زيادة واضحة خلال الفترة الزمنية ذاتها ، فبعد أن كان عددها (٤٤١٨) سريرا زاد إلى ما مقداره (٥٥٠٣) سرير ، أى بزيادة قدرها (١٠٨٥) سريرا ، وبنسبة زيادة قدرها (٢٤.٦٪) ، علاوة على ذلك فقد تزايد أيضا عدد المرضى المقبولين فى المستشفيات الحكومية عما مقداره (١٥٢٠٦٥) مريضا فى عام ١٩٨٢ إلى (١٩٤٩٧٠) مريضا فى عام ١٩٨٧ ، محققا بذلك زيادة قدرها (٤٢٩٠٥) مريضا ، أى بنسبة زيادة قدرها (٢٨.٢٪) خلال السنوات الخمس الفاصلة بين العامين المذكورين .

بناء على ماسبق ذكره فقد تطلب هذا التطور السريع فى حجم الخدمات الصحية الحكومية بدولة الكويت تخصيص ميزانية ضخمة للانفاق عليها ، حيث قفز حجم قيمة الانفاق الجارى لتوفير هذه الخدمات عما قيمته (٦٢٣٠٣) مليون دينار فى السنة المالية (١٩٧٩/٧٨) ، إلى ماقيمته (٢١٦٢٩٢) مليون دينار فى السنة المالية (١٩٨٨/٨٧) . (وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٨٢ و ١٩٨٨ ، المقدمة) . وبذلك فقد حققت قيمة الانفاق الجارى على الخدمات الصحية بالدولة زيادة قدرها (١٥٣٩٨٩) مليون دينار أى بنسبة زيادة قدرها (٢٤٧.٢٪) مما يدل على أن هذه القيمة قد تضاعفت مرتين ونصف تقريبا خلال فترة زمنية قياسية بلغ مداها عشر سنوات فقط ، وهى الفترة الزمنية الفاصلة بين السنتين الماليتين المذكورتين .

والخلاصة أن قيمة الانفاق الجارى على الخدمات الصحية من الميزانية العامة بدولة الكويت شكلت حجما هائلا فى السنوات العشر التى تناولتها الدراسة ، أما مدى ضغط الهجرة الدولية على هذا النوع من الخدمات الاجتماعية الأساسية ، فيدل عليه بشكل واضح تطور حجم نسبة المرضى غير المواطنين المقبولين فى المستشفيات الحكومية ، حيث بلغت هذه النسبة مامقداره (٦٨.٥٪) من العدد الكلى للمرضى المقبولين فى المستشفيات الحكومية بالدولة فى عام ١٩٧٨ ، وكذلك نسبة قدرها (٦٤.٣٪) فى عام ١٩٨٧ ، وهذه الحقيقة تؤكد بشكل واضح على أن نسبة المرضى المقبولين فى المستشفيات الحكومية فى

العامين المذكورين شكلت ثلثى الحجم الكلى للمرضى فى الدولة ، مما يعنى أنهم يشكلون غالبية المرضى الذين يستفيدون من الخدمات الصحية بدولة الكويت .

إن ماسبق ذكره يوصلنا إلى حقيقتين مهمتين مفادهما أن السكان غير المواطنين يشكلون ضغطا هائلا على الخدمات الصحية بدولة الكويت ، وبالتالى فإن هذا الوضع يتطلب تخصيص ميزانية ضخمة لتوفير هذا النوع المكلف من الخدمات الاجتماعية الأساسية من جانب والمحافظة على مستواها من جانب آخر ، مما يؤكد على مدى الأثر الاقتصادى السلبى للهجرة الدولية فى مجتمع المواطنين بالدولة .

وفى **دولة قطر** سجلت الخدمات الصحية تطورا سريعا أيضا خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧ ، حيث زاد عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومى عما مقداره (٣٠٧) طبيب ، إلى ما مقداره (٦٢٢) طبيبا ، مما يدل على أن عدد الأطباء حقق زيادة بنسبة قدرها (١٠٢.٦٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين وهى فترة زمنية قياسية لم يزد مداها علي سبع سنوات ، أما عدد الأسرة فى المستشفيات فقد زاد من (٨٤١) سرير إلى (٩٣٨) سريرا ، محققا بذلك نسبة زيادة قدرها (١١.٥٪) خلال الفترة الزمنية المذكورة (الجهاز المركزى للاحصاء ، دولة قطر ١٩٨٨ ، ص ١٣٧ – ١٣٩) .

ومما هو جدير بالذكر أن السبب الرئيسى الذى أدى إلى تحقيق هذا التطور السريع فى الخدمات الصحية بدولة قطر يكمن فى ضخامة حجم الميزانية المخصصة من أجل توفير هذا النوع من الخدمات خلال فترة السنوات السبع المذكورة ، كما هو الحال فى دولة الكويت ، وقد وصلت هذه الميزانية إلى أقصى حد لها في السنة المالية (١٩٨٣/٨٢) ، حيث بلغت مامقداره (٨٢٩٦٦٨) ألف ريال قطرى ، علاوة على ذلك فقد تبوأ هذا النوع من الخدمات المرتبة الأولى من حيث نصيبه من قيمة الانفاق الجارى على الخدمات الحكومية فى الميزانية العامة للخدمات .

أما فيما يتعلق بمدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الصحية الحكومية فى دولة قطر ، فمن البديهى أن هذه الهجرة شكلت ضغطا هائلا فاق مايقابله فى دولة الكويت ، بسبب أن حجم السكان غير المواطنين فيها وصل إلى نسبة قدرها (٧٣٪) من العدد الكلى

للسكان فى الدولة فى عام ١٩٨٥ كما ذكرنا فى السابق ، وخاصة أن هذا النوع من الخدمات الاجتماعية الأساسية يقدم بالمجان لكافة السكان المقيمين على أراضيها .

ولو انتقلنا **إلى دولة الامارات العربية المتحدة** لنتتبع تطور الخدمات الصحية فيها نجد أنها حققت تطورا ملحوظا كما هو الحال عليه فى دولتى الكويت وقطر ، حيث زاد عدد المستشفيات الحكومية من (٢٠) مستشفى فى عام ١٩٨٠ إلى (٢٥) مستشفى فى عام ١٩٨٥ ، مما يدل على أن عدد المستشفيات قد حقق زيادة قدرها (٥) مستشفيات خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين ، أى بمعدل زيادة قدره مستشفى سنويا ، أما عدد الأطباء فقد زاد من (١١١٤) طبيب إلى (١٣٥٠) طبيبا فى العامين المذكورين ، محققا بذلك زيادة قدرها (٢٣٦) طبيبا ، أى بنسبة زيادة قدرها (١٢.٢٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، علاوة على ذلك فقد زاد عدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية من (٢٩٧٢) سريرا إلى (٣٨٠٠) سرير أى زيادة قدرها (٨٢٨) سريرا أى بنسبة زيادة قدرها (٢٧.٩٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين والتى بلغ مداها خمس سنوات فقط .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا التطور السريع الذى حققته الخدمات الصحية بدولة الامارات العربية المتحدة كما أوضحناه قبل قليل حدث بسبب تطور قيمة الانفاق الحكومى الجارى على هذا النوع من الخدمات ، حيث تصاعدت قيمة الانفاق الحكومى الجارى على الخدمات الصحية على شكل قفزات سريعة ، والدليل على ذلك أن هذه القيمة زادت من (٥٥) مليون درهم فى عام ١٩٧١ إلى (٩٤٨) مليون درهم فى عام ١٩٨٥ ، محققة بذلك زيادة قدرها (١٦٢٢٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين والتى بلغ مداها خمسة عشر عاما فقط . (وزارة الاعلام والثقافة ، أبو ظبى ١٩٨٧ ، ص ٢٥) .

بالإضافة إلى ما سبق تشير بيانات أعداد المرضى المراجعين للمستشفيات والمستوصفات الحكومية مدي ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الصحية فى دولة الامارات العربية المتحدة ، ومنها يتضح أن هذا العدد تطور بشكل سريع ، فقد زاد من (١,٩) مليون مراجع فى عام ١٩٨٠ إلى (٢,٢) مليون مراجع فى عام ١٩٨٥ ، محققا بذلك زيادة قدرها (٣٠٠,٠٠٠) مراجع خلال السنوات الخمس الفاصلة بين العامين المذكورين ، ومن البديهى

أن غالبية هؤلاء المرضى المراجعين للمستشفيات والمستوصفات الحكومية في الدولة هم من السكان غير المواطنين كما هو الحال عليه فى دولتى الكويت وقطر وخاصة أنهم شكلوا نسبة قدرها (٧٤,٠٪) من الحجم الكلى للسكان فى الدولة فى عام ١٩٨٥ ، كما ذكرنا فى السابق .

والخلاصة فقد حققت الخدمات الصحية الحكومية فى كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة تطورا ملحوظا فى فترة الثمانينات ، بسبب ما خصصته هذه الدول من ميزانيات ضخمة من أجل توفير هذه الخدمات لكافة السكان المقيمين على أراضيها ، بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت الهجرة الدولية عبئا اقتصاديا ثقيلا على ميزانيات دول المنطقة ، وهذه الحقيقة توصلنا إلى حقيقة أخرى مفادها أن للهجرة الدولية أثرها الاقتصادى السلبى الواضح فى هذه الدول .

ولو تناولنا بالإضافة إلى ما سبق بالدراسة التحليلية **مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات التعليمية الحكومية** فى دول المنطقة سيتبين لنا بشكل واضح مدى عمق الأثر الاقتصادى السلبى لهذه الهجرة على الخدمات الحكومية الأساسية ، حيث نجد أن ضغط الهجرة الدولية على الخدمات التعليمية يختلف من دولة إلى أخرى بحسب حجم الهجرة وطبيعتها ، ونستطيع أن نتلمس مدى هذا الاختلاف بوضوح تام من خلال نسبة الطلبة من أبناء الوافدين الملتحقين بالمدارس الحكومية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، حيث وصلت هذه النسبة إلى أقصى حد لها فى **دولة الكويت** إذ بلغت ما مقداره (٤٦,١٪) من المجموع الكلى للطلبة فى المدارس الحكومية بالدولة فى العام الدراسى (٨٧ / ١٩٨٨) ، مما يدل على أن حجم هذه النسبة يوازى تقريبا نصف العدد الكلى للطلبة فى العام المذكور ممثلة بذلك المرتبة الأولى بين دول المنطقة ، وقد أدى هذا العامل إلى زيادة إهتمام المسئولين بالدولة نحو تخصيص ميزانية ضخمة من أجل توفير هذه الخدمات بلغت قيمتها (٤١٩,٦) مليون دينار فى السنة المالية المذكورة . (وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ٢٨٧ وص ٣٨٤) .

ويُعد الوضع فى **دولة قطر** شبيها بما هو عليه الوضع فى دولة الكويت ، حيث شكل عدد الطلبة من أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية نسبة قدرها (٤٢,٦٪) من المجموع الكلى للطلبة فى الدولة فى العام الدراسى (٨٦ / ١٩٨٧) . (الجهاز المركزى

للاحصاء ، دولة قطر ١٩٨٨ ، ص ١١٠) . مما يدل على أن هذه النسبة شكلت ما يزيد قليلا على خمسى المجموع الكلى للطلبة بالدولة فى العام المذكور محتلة بذلك المرتبة الثانية ، أى أنها تالية بالمرتبة لدولة الكويت ، وقد انعكس أثر ذلك على قيمة الانفاق الجارى على الخدمات التعليمية التى بلغت ما مقداره (١٩٤٠١٨) ألف ريال قطرى فى السنة المالية المذكورة . (الجهاز المركزى للاحصاء دولة قطر ١٩٨٨ ، ص ٣٢٥) .

يلى ما سبق **دولة الامارات العربية المتحدة** التى تأتى فى المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلبة من أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية بالدولة والذين بلغت نسبتهم ما مقداره (٣٢,٥ ٪) من العدد الكلى للطلبة بالمدارس الحكومية فى العام الدراسى (٨٥ / ١٩٨٦) أما قيمة الانفاق الجارى من أجل توفير هذه الخدمات بلغ (٣٨,٧) مليون درهم فى السنة المالية المذكورة . (وزارة التخطيط ، أبو ظبى ١٩٨٦ ، ص ٢٥١ ، ص ٢٧٩) .

ومما هو جدير بالذكر أن نسبة الطلبة أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية بدولة الامارات العربية المتحدة تعد منخفضة بمقارنتها بما هو عليه الحال فى دولتى الكويت وقطر ، بسبب أن جنسية غالبية الوافدين المقيمين على أراضيها هى من الجنسيات الآسيوية غير العربية فى حين أن نوعية جنسية غالبة الوافدين المقيمين فى دولتى الكويت وقطر تعد من الجنسيات العربية .

بالإضافة إلى ما سبق تواصل نسبة الطلبة أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية بكافة مراحلها المختلفة تناقصها فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى ، حيث تأتى **المملكة العربية السعودية** فى المرتبة الرابعة بنسبة قدرها (١٦,٧٪) من العدد الكلى للطلبة في المدارس الحكومية فى المملكة فى العام الدراسى (١٩٨٧/٨٦) . يليها **دولة البحرين** بنسبة قدرها (٤,٤٪) فقط من العدد الكلى للطلبة فى المدارس الحكومية بالدولة فى العام الدراسى (١٩٨٦/٨٥) . . مجلس الوزراء ، البحرين ١٩٨٧ ، ص ٢٥٧) ممثلة بذلك المرتبة الخامسة ، يلى ما سبق **سلطنة عمان** فى المرتبة السادسة والأخيرة ، حيث تصل هذه النسبة إلى أدنى حد لها بنسبة قدرها (٢,٧٪) فقط من العدد الكلى للطلبة الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية فى العام الدراسى (١٩٨٨/٨٧) . (المديرية العامة للإحصاءات الوطنية ، سلطنة عمان ١٩٨٨ ، ص ٥١) .

مما سبق يتضح أن مدى ضغط الهجرة على الخدمات التعليمية فى دول مجلس التعاون الخليجى يتفاوت من دولة إلى أخرى ، حيث شكلت عبئا اقتصاديا ثقيلا على كل من دولة

الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، فى حين تناقص هذا العبء بشكل ملحوظ فى المملكة العربية السعودية ، ثم استمر فى تناقصه حتى وصل إلى أدنى حد له فى كل من دولة البحرين وسلطنة عمان .

ومما هو جدير بالذكر أن الضغط الاقتصادى الهائل للهجرة الدولية بالشكل الذي أوضحناه قبل قليل فى كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة على الخدمات الصحية والتعليمية يعتبر فى غاية الخطورة بسبب ما يكلفه هذا النوع من الخدمات الاجتماعية من انفاق ضخم من الميزانيات الحكومية العامة المخصصة للانفاق على كافة الخدمات الاجتماعية فى هذه الدول من جانب ، وبسبب أن هذه الخدمات تقدم بالمجان لحجم سكانى كبير معظمهم من الوافدين المؤقتين مع الاعتماد على مصدر مالى مؤقت أيضا من جانب آخر . (حسن الخياط ، قطر ١٩٨٨ ، ص ٤٨٤) .

والخلاصة أن للهجرة فى دول المنطقة آثارها الاقتصادية السلبية الواضحة ، وخاصة أنها شكلت ضغطا هائلا على الخدمات الصحية والتعليمية ، وبالتالى استأثرت باهتمام الأجهزة الخدمية بكافة مستوياتها على حساب الخدمات التى يتطلبها المواطنون ، علاوة على ذلك فقد أثر هذا الضغط الهائل من الهجرة الدولية على **تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية** ، ومما يؤكد هذه الحقيقة ذلك الارتفاع الذى سجله عدد السكان لكل سرير فى المستشفيات الحكومية بدولة الكويت فى السنوات العشر الأخيرة ، حيث ارتفع هذا العدد من (٢٤٧) نسمة لكل سرير فى عام ١٩٧٨ إلى (٣٤٠) نسمة لكل سرير فى عام ١٩٨٧ . (وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٨٣ ، ١٩٨٨ ، المقدمة ٩) . وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد ارتفع عدد السكان لكل سرير فى المستشفيات الحكومية من (٢٨٧) نسمة فى عام ١٩٨٠ إلى (٣٠٠) نسمة فى عام ١٩٨٥ ، علاوة على ذلك فقد ارتفع عدد السكان لكل طبيب من (٨٢٠) نسمة فى عام ١٩٨٠ ، إلى (٩٥٣) نسمة فى عام ١٩٨٥ . (وزارة التخطيط ، أبو ظبى ١٩٨٧ ، ص ١٥١) .

مما سبق يتضح مدى الضغط الاقتصادى الهائل الذى تشكله الهجرة على الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية التى تقدمها دول مجلس التعاون الخليجى ، وبالتالى مدى أثر هذا الضغط على تدنى مستوى هذه الخدمات ، وخاصة منذ مطلع الثمانينات ، حين أصبحت

هذه الدول تعانى من الأعباء الاقتصادية الضخمة من أجل توفير هذا النوع من الخدمات لكافة السكان المقيمين على أراضيها ، مما يؤكد على الأثر الاقتصادى السلبى للهجرة الدولية فى مجتمع المواطنين فى دول المنطقة .

ومما هو جدير بالذكر أن زيادة ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الحكومية الأساسية فى دول المنطقة منذ مطلع الثمانينات صاحبه ظهور عجز واضح فى الميزانيات العامة لهذه الدول ، حيث واجهت دول المنطقة هذه الظاهرة لأول مرة منذ مطلع الثمانينات أيضا واحدة تلو الأخرى بسبب عجز الايرادات العامة ، وبصفة خاصة الإيرادات النفطية عن تغطية الانفاق العام ، وقد تصاعد حجم هذا العجز تدريجيا سنة بعد الأخرى ، وتظهر بيانات الميزانيات العامة لدول المنطقة تراجع حصة الإيرادات العامة من (٨٨,٦٪) عام ١٩٨٢ إلى نحو (٥٢,٠٪) فقط فى العامين المذكورين . (عبد اللطيف يوسف الحمد ، الكويت ١٩٨٩ ، ص ١١) .

وكنتيجة حتمية لهذه المستجدات الاقتصادية التى حدثت فى دول المنطقة من جانب ، بالإضافة إلى العبء الاقتصادى الهائل الذى سببته الهجرة الدولية من جانب آخر ، اتبعت دول مجلس التعاون الخليجى سياسات تقشفية نحو حجم الميزانيات المخصصة للانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية الحكومية وفى مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية ، حيث قلصت هذه الدول من قيمة الانفاق الجارى على هذه الخدمات ، ومما يؤكد ذلك أن دولة قطر على سبيل المثال قلصت هذه القيمة من (٢٩٠٣٠٠٩) ألف ريال للسنة المالية (١٩٨٣/٨٢) إلى (١٤٣٢٥٢٥) ألف ريال للسنة المالية (٨٦ / ١٩٨٧) (الجهاز المركزى للإحصاء ، دولة قطر ١٩٨٨ ، ص ٣٢٥) .

وكذلك قلصت هذه الميزانية فى دولة الكويت مما قيمته (٢٩٢٤) مليون دينار للسنة المالية (١٩٨٦/٨٥) إلى ماقيمته (٢٢٩٦) مليون دينار للسنة المالية (١٩٩٠/٨٩) . (عبد الهادى محمد العوضى ، الكويت ١٩٨٦ ، ص ٦٣) . وفى دولة الامارات العربية المتحدة قلصت الميزانية أيضا مما قيمته (١٢٦٨.٢) مليون ريال السنة المالية (١٩٨٢/٨١) إلى (٤٠٤.٠) مليون ريال السنة المالية (١٩٨٦/٨٥) . (وزارة التخطيط ، أبو ظبى ، ص ٢٥١) .

بناء على ماسبق فقد تطلب هذا الوضع الاقتصادى تبنى دول مجلس التعاون الخليجى

منذ مطلع الثمانينات مجموعة من الاجراءات المتشددة تجاه قبول أبناء الوافدين فى العملية التعليمية الرسمية ، وكذلك تجاه تقديم الرعاية الصحية للوافدين من أجل المحافظة على مستوى هذه الخدمات خاصة بعد أن بدأ ضغط الهجرة الدولية منذ الفترة الزمنية المذكورة يؤثر بشكل فعال في تدنى مستوى هذا النوع من الخدمات فى دول المنطقة ، وخاصة أن الهدف الأساسى لهذه الدول فى الفترة الزمنية المذكورة يتمثل فى التركيز على تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية بكافة أنواعها بدلا من التوسع فى استحداث خدمات جديدة .

ثالثا - تأثير الهجرة الوافدة على القوى العاملة المحلية :

يعد هذا الأثر أكثر خطورة من الأثر الديموجرافى الأول وخاصة أنه أدى إلى عجز واضح فى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة من جانب ، وأدى أيضا إلى توجه القوى العاملة الوافدة نحو ممارسة العمل فى قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها ، وخاصة غير المنتجة منها من جانب آخر ، وبالتالى فقد أدى هذان العاملان إلى عدم تمكن القوى العاملة المواطنة من اللحاق بمسيرة النمو الاقتصادى السريعة التى شهدتها دول المنطقة منذ اكتشاف النفط فيها ، والتى زادت سرعتها منذ منتصف السبعينات ، فتزايد على أثر ذلك حجم هذا العجز ، علاوة على ذلك ما أن حل منتصف الثمانينات حتى وصل حجم العجز الذى تعانى منه القوى العاملة المواطنة إلى حد باتت معه أقلية يقابلها أكثرية من القوى العاملة غير المواطنة .

وعلى الرغم من أن تواجد القوى العاملة الوافدة فى دول مجلس التعاون الخليجى ومشاركتها فى النشاط الخدمى والانتاجى كانا عاملين حاسمين فى تحقيق تلك الطفرة الهائلة فى مستوى المعيشة والخدمات التى تتمتع بها مجتمعات دول المنطقة ، وفى إقامة منشآتها ومرافقها ووحداتها الاقتصادية ، إلا أن الاعتماد الكبير جدا على قوة العمل الوافدة بالشكل الذى سنوضحه فيما بعد ، لم يؤد إلى تنمية حقيقية فى إطار المجتمع بصفة عامة ، أو بالنسبة إلى القوى العاملة المواطنة بصفة خاصة ، رغم الطفرة الكبيرة فى التعليم وانتشاره ، وتحسن وتطور المستوى الصحى فى هذه المجتمعات (ابراهيم سعد الدين ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٣٣٠) .

ولكى نتلمس مدى الأثر السلبى للهجرة الدولية على الدور الذى تؤديه القوى العاملة

المحلية سنستعين بالبيانات الواردة فى الجدول رقم (٢) ، والشكل رقم (٢) ومنهما نستخلص الحقائق التالية :

(أ) حقق العدد الكلى للقوى العاملة فى دول مجلس التعاون الخليجى زيادة سريعة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥ ، ففى حين بلغ هذا العدد فى عام ١٩٧٥ مامقداره (٢٨٩١.٣) ألف نسمة ، نجده تزايد بشكل سريع فى السنوات الخمس التالية للعام المذكور حتى وصل إلى (٤٧٤٩.١) ألف نسمة فى عام ١٩٨٠ ، مما يدل على أن الحجم الكلى للقوى العاملة فى دول المنطقة قد تضاعف تقريبا خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين ، وهى فترة قصيرة جدا لم يزد مداها على خمس سنوات فقط ، وقد تم تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة ، بسبب أن الفترة الزمنية المذكورة شهدت أحداثا وتطورات اقتصادية هامة نذكر فى مقدمتها : تصحيح أسعار النفط فى عام ١٩٧٣ كما ذكرنا فى السابق ، وقد كان لهذا الحدث دوره الواضح بمرور هذه الدول خلال تلك الفترة بفورة من النمو الاقتصادى وإرساء وتكملة البنى التحتية . (الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ١٠٥) .

علاوة على ماسبق فقد استمر تزايد العدد الكلى للقوى العاملة من عام إلى آخر وما أن حل عام ١٩٨٥ حتى وصل عددها إلى (٦٢١٢.٢) ألف نسمة ، مما يدل على أن العدد الكلى للقوى العاملة فى دول المنطقة وصل إلى مايربو على الستة ملايين نسمة فى فترة منتصف الثمانينات .

(ب) بلغ الحجم الكلى للقوى العاملة المواطنة عددا قدره (١٧٨٩.٩) ألف نسمة فى عام ١٩٧٥ ، مشكلا بذلك نسبة قدرها (٦٢،٠٪) من العدد الكلى للقوى العاملة فى دول المنطقة مما يدل على أن الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنه شكل مايوازى ثلاثة أخماس المجموع الكلى للقوى العاملة فى دول المنطقة فى العام المذكور ، فى حين أن الخُمسين المتبقيين أسهمت بهما القوى العاملة غير المواطنة . علاوة على ذلك فبعد مضى خمس سنوات فقط من العام المذكور زاد العدد الكلى للقوى العاملة المواطنة فبلغ ما مقداره (١٩٢٧.٣) ألف نسمة فى عام ١٩٨٠ ، أى بنسبه قدرها (٤١،٠٪) فقط ، وعلى الرغم من تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة ، إلا أن الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة تراجع بنسبة قدرها (٢١,٠٪) عما كانت عليه فى عام ١٩٧٥ ، وهى بالطبع تعد نسبة

جدول رقم (٢)

تطور توزيع القوى العاملة فى دول مجلس التعاون الخليجى بحسب الجنسية

للأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ [١]

السنة والجنسية / الدولة	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥			نسبة المواطنين إلى مجموع القوى العاملة		
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
البحرين	٤٦,٤	٣٨,٧	٨٥,١	٦١,٦	٧٣,٩	١٣٥,٥	٨٨,٦	١١٤,٧	٢٠٣,٣	٥٤,٥	٤٥,٥	٤٣,٦
الكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	٣١٠,٠	١٠٨,٥	٣٩٢,٦	٥٠١,١	١٣٠,٢	٥٤١,٢	٦٧١,٥	٢٩,٨	٢١,٧	١٩,٤
عمان	١٥٥,٠	٧٠,٠	٢٢٥,٠	١٦٨,٠	١١٢,٠	٢٨٠,٠	١٧٨,٠	١٩١,٠	٣٦٩,٠	٦٨,٩	٦٠,٠	٤٨,٢
قطر	١١,٧	٥٧,٠	٦٨,٧	١٦,٦	٧٩,٠	٩٥,٦	٢٤,٠	٧٨,٠	١٠٢,٠	١٧,٠	١٧,٤	٢٣,٥
السعودية	١٤٣٩,٧	٤٨٤,٠	١٩٢٣,٧	١٥١٨,٧	١٦٩٤,٠	٣٢١٢,٧	١٦٢١,١	٢٧٢١,٠	٤٣٤٢,١	٧٤,٨	٤٧,٣	٣٧,٣
الامارات المتحدة	٤٤,٧	٢٣٤,١	٢٧٨,٨	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٥٢٤,٧	٦٥,٣	٤٦٠,٠	٥٣٥,٣	١٦,٠	١٠,٣	١٢,٤
المجموع	١٧٨٩,٩	١١٠١,٤	٢٨٩١,٣	١٩٢٧,٣	٢٨٢٢,٣	٤٧٤٩,٦	٢١٠٧,٣	٤١٠٥,٩	٦٢١٣,٢	٦٢,٠	٤١,٠	٣٤,٠

١ – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المرجع السابق ، جدول رقم (٤ / ٥) ، ص ٢٤٨ .

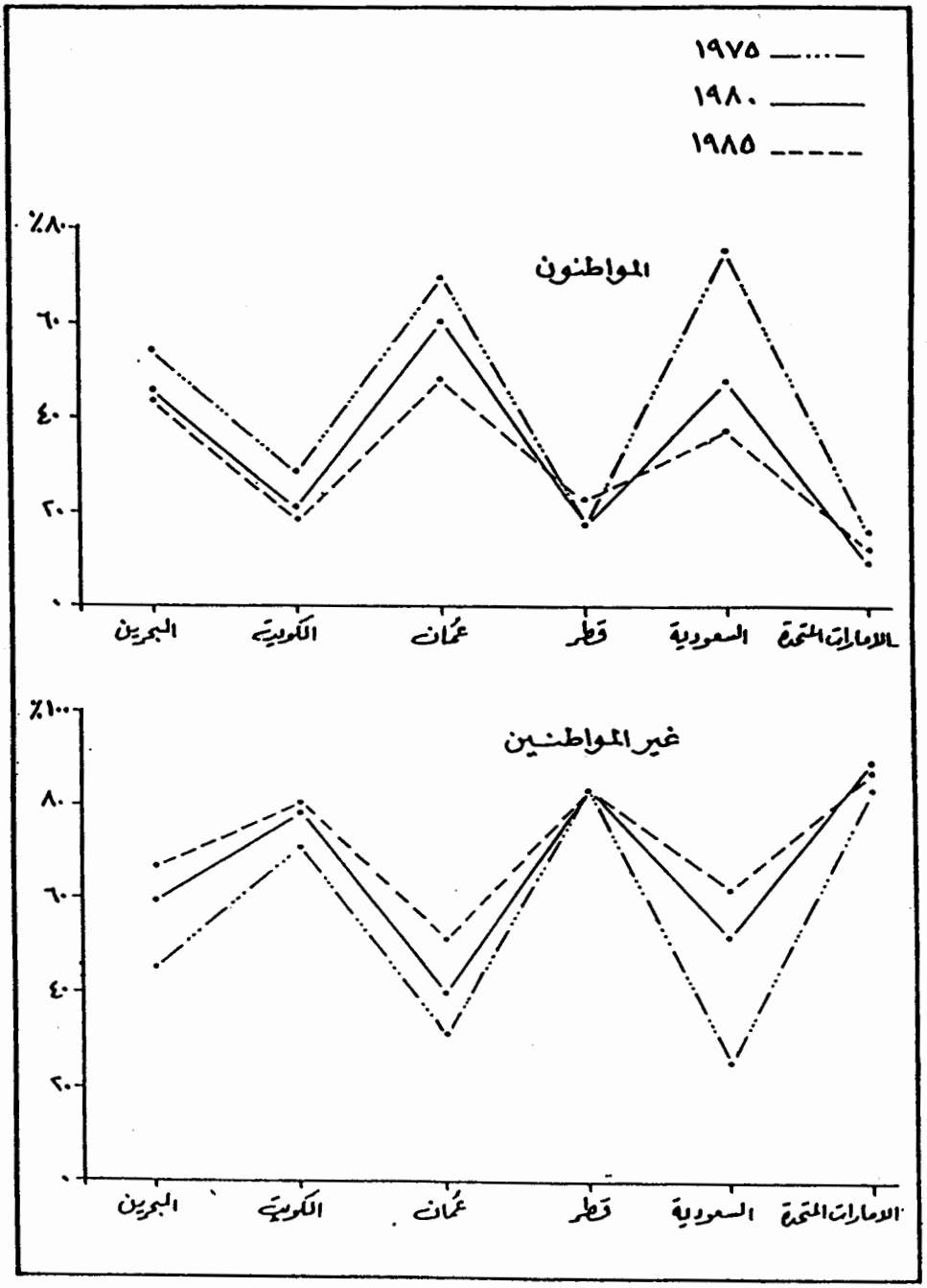

شكل رقم (٢) التطور النسبى للقوى العاملة فى دول مجلس التعاون الخليجى

خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥

تواجع كبيرة جدا خاصة أنها تحققت خلال فترة زمنيه قصيرة لم يزد مداها على خمس سنوات فقط ، وهى السنوات الفاصلة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

والخلاصة أن الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة بدا واضحا تماما علي ضآلة الدور الذى تؤديه القوى العاملة المحلية بعد أن تراجع ذلك الدور بشكل سريع فى السنوات العشر التى تناولتها الدراسة ، وبالتالى فقد تصاعد الدور الذى تؤديه القوى العاملة الوافدة خلال الفترة الزمنية المذكورة ، الأمر الذى يمكن أن تكون له عواقبه الخطيرة بالنسبة لتنمية القوى العاملة المحلية على المدى الطويل (Birks G.S and Sinclair, COAO Geneva, ١٩٧٩) وخاصة أن حجم العجز فى الدور الذى تؤديه هذه القوى يعد كبيرا جدا .

(جـ) وعلى الرغم من أن الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة فى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى دول المنطقة يعد عميقا جدا ، خاصة أن هذه الدول أصبحت تعانى من مشكلة العجز الهائل فى الدور الذى تؤديه هذه القوى ، إلا أن هذا الحجم من العجز يختلف مداه من دولة إلى أخرى ، حيث وصل إلى أقصى حد له فى دولة الامارات العربية المتحدة ، وما يؤكد ذلك أن حجم الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى عام ١٩٨٥ بلغ نسبة قدرها (١٢.٤٪) فقط من العدد الكلى للقوى العاملة فى الدولة مما يدل على مدى العجز الهائل الذى تعانى منه دولة الامارات العربية المتحدة فى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة .

(د) أما الوضع بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عمان فهو مختلف تماما حيث بلغ حجم الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى الدول الثلاث المذكورة فى فترة منتصف الثمانينات كما يلى : (٣٧.٣ ، ٤٣.٦ ، ٤٨.٢ ٪) فى كل دولة على حدة على التوالى من الحجم الكلى للقوي العاملة في كل منها ، مما يدل على أن حجم العجز الذى تعانى منه هذه الدول يعد أقل بكثير مما لدى كل من دولة الامارات ودولة الكويت ودولة قطر ، ومما هو جدير بالذكر أن حجم الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عمان كان أكبر بكثير في فترة منتصف السبعينات عما هو عليه فى فترة منتصف الثمانينات ، بسبب ماحدث من تراجع سريع فى الدور الذى تؤديه هذه القوى فى السنوات العشر الفاصلة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، كنتيجة حتمية لتزايد كثافة موجات الهجرة إلى دول المنطقة خلال هذه الفترة ، وقد بدأ هذا

التراجع واضحا جدا فى المملكة العربية السعودية التى تضم حوالى ثلثى الحجم الكلى للقوى العاملة الوافدة فى دول المنطقة فى منتصف الثمانينات .

يتبين مما سبق ذكره أن كافة دول مجلس التعاون الخليجى أصبحت تعاني من عجز واضح فى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى فترة منتصف الثمانينات ، وعلى الرغم من ذلك فقد تفاوت حجم هذا العجز من دولة إلى أخرى ، حيث وصل إلى أقصاه فى دولة الامارات العربية المتحدة ، ثم تقل حدته تدريجيا فى دولة الكويت ، ثم فى دولة قطر ثم فى المملكة العربية السعودية ثم فى دولة البحرين ، وأخيرا يصل إلى أدناه فى سلطنة عمان ، وعلى الرغم من أن سلطنة عمان سجلت أدنى قدر من العجز بين دول مجلس التعاون الخليجى ، إلا أن حجم الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى السلطنة وصل إلى أقل من النصف فى فترة الثمانينات ، مما يؤكد على مدى هيمنة القوى العاملة غير المواطنة فى كافة دول المنطقة .

علاوة على ماسبق لم يتوقف الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة الدولية عند هذا الحد من العجز الواضح فى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فقط ، بل تعداه إلى أبعد من ذلك فقد أدى هذا الأثر إلى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل فى قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها ، وبالتالى انصرافهم الكلى عن العمل فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وخاصة المنتجة منها ، ولكى نتلمس أى القطاعات الاقتصادية التي تتوجه إليها القوى العاملة المواطنة سنستعين ببيانات الجداول (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) والشكلين (٣ ، ٤) ومنها نستنتج مايلى : -

(أ) تتوجه القوى العاملة المواطنة فى دول مجلس التعاون الخليجى بشكل واضح جدا نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات ، وعلي الرغم من ذلك إلا أن نسبة هذا التوجه تختلف من دولة إلى أخرى من دول المنطقة ، فهى تصل إلى اقصاها في ثلاث من هذه الدول هى : الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ، حيث وصلت نسبة هذا التوجه فى فترة منتصف الثمانينات إلى مايوازى ثلاثة أرباع الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة فى كل منها ، فكان لهذا العامل أثره الواضح فى انصراف القوى العاملة المواطنة في هذه الدول الثلاث عن العمل فى القطاعات الاقتصادية المنتجة ، مما يدل على أن دور القوى العاملة المواطنة يعد هامشيا في هذه القطاعات ، وخاصة فى قطاعى النفط والصناعات الثقيلة ، وضئيلا جدا في قطاع التجارة أما دورهم فى بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة فهو شبه معدوم . (علي الكوارى ، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٢٢) .

(ب) وتبرز بيانات الجداول والشكلين المذكورين أيضا أن الوضع فى دولة البحرين يختلف كلية عما هو عليه الحال فى الدول الثلاث السابقة ، حيث تتوجه القوى العاملة المواطنة فيها نحو العمل فى قطاع الخدمات ، ولكن بشكل تقل حدته عما وجدناه فى كل من

جدول رقم (٣)

نسبة تركز القوى العاملة بدولة الكويت بحسب القطاع الاقتصادى والجنسية فى عام ١٩٨٦ (١)

الجنسية / القطاع	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة	٢٨٢٨	٢,١	١٠٨٩٠	١,٩	١٣٧١٨	١,٩
المناجم والمحاجر	٢٧٤٨	٢,٠	٤٧٩٦	٠,٨	٧٥٤٤	١,١
الصناعات التحويلية	٥٢٦٤	٣,٨	٤٨٣٤٩	٨,٤	٥٣٦١٣	٧,٥
الكهرباء والغاز والماء	١٥٩٢	١,٢	٦٢٢٧	١,١	٧٨١٩	١,١
التشييد والبناء	١٥٥٢	١,١	١٢٨٩١٩	٢٢,٤	١٣٠٤٧١	١٨,٣
التجارة	٦٧٦٥	٤,٩	٧٣٣٧٦	١٢,٨	٨٠١٤١	١١,٣
النقل والتخزين	٨٢٨٨	٦,٠	٣١١١٣	٥,٤	٣٩٤٠١	٥,٥
والمواصلات	٤٤٥٦	٣,٢	١٧٧٩٥	٣,١	٢٢٢٥٢	٣,١
التمويل وخدمات الأعمال	١٠٣٧٤١	٧٥,٦	٢٥٢٨٩٩	٤٤,٠	٣٥٦٦٤٠	٥٠,١
الخدمات						
المجموع	١٣٧٢٣٤	١٠٠,٠	٥٧٤٣٦٥	١٠٠,٠	٧١١٥٩٩	١٠٠,٠

(١) النسب حسبت .

United Nations, op. cit. p. 113.

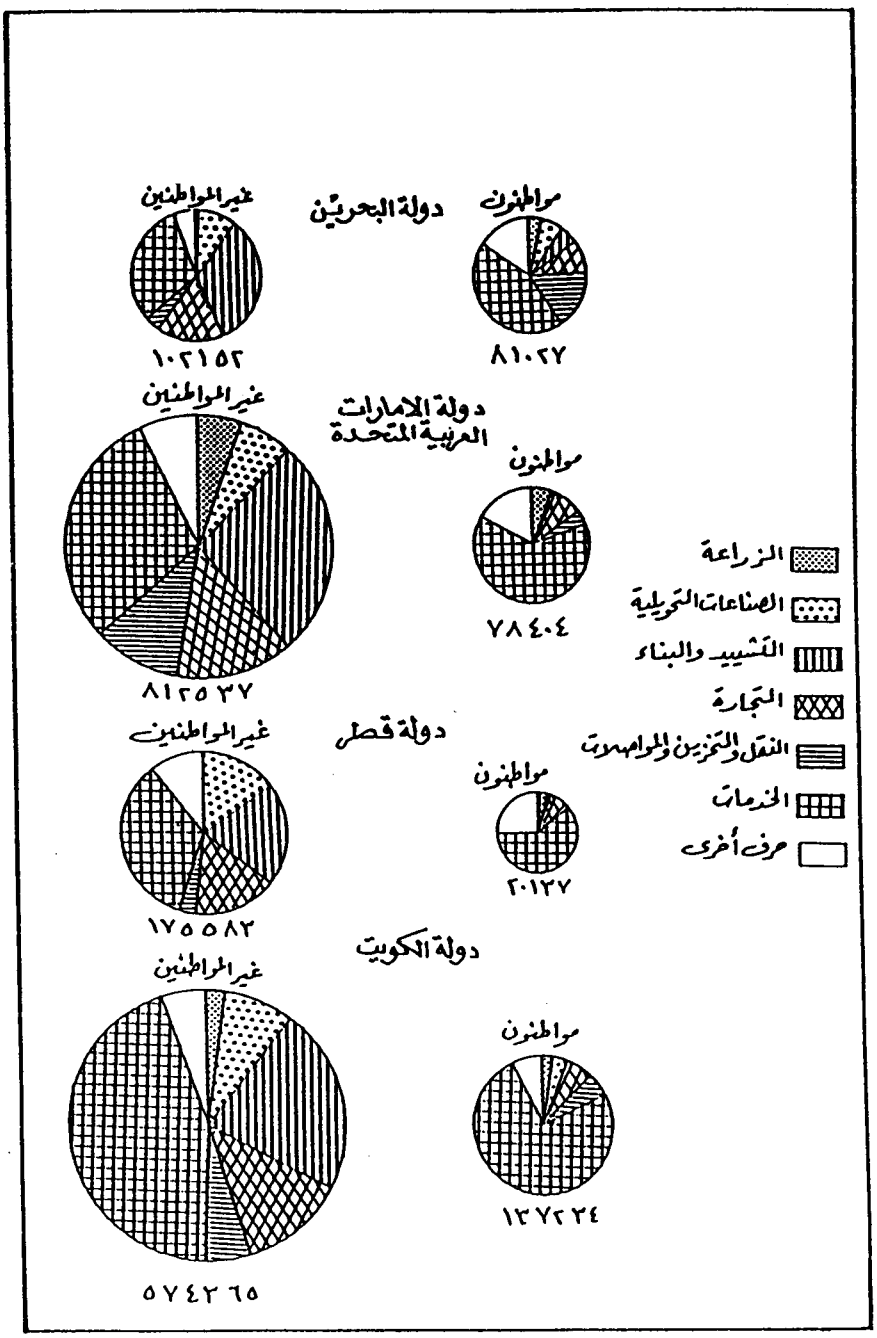

شكل رقم (٣) نسبة تركز القوى العاملة الموطنة وغير المواطنة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى دولة الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر عام ١٩٨٦

جدول رقم (٤)

نسبة تركز القوى العاملة بدولة قطر بحسب القطاع الاقتصادى والجنسية فى عام ١٩٨٦ (١)

الجنسية / القطاع	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة	١٤	٠,١	٢٨٩	٠,٢	٣,٣	٠,٢
المناجم والمحاجر	٩٨٧	٤,٩	٥٤٩٨	٣,١	٦٤٨٥	٣,٣
الصناعات التحويلية	٤٨٥	٢,٤	٢٦٦٣٤	١٥,٢	٢٧١١٩	١٣,٩
الكهرباء والغاز والماء	٤٠١٤	١٩,٩	٤٩٥٦	٢,٨	٨٩٧٠	٤,٦
التشييد والبناء	١٩٣	١,٠	٣٥٢٤٢	٢٠,١	٣٥٤٣٥	١٨,١
التجارة	١٦٣٣	٨,١	٢٨٦٥٠	١٦,٣	٣٠٢٨٣	١٥,٥
النقل والتخزين	٩٦	٠,٥	٥٨٩٧	٣,٤	٥٩٩٣	٣,١
والمواصلات	١٧٨	٠,٩	٧٤٩٠	٤,٣	٧٦٦٨	٣,٩
التمويل وخدمات الأعمال	١٢٥٣٧	٦٢,٣	٦٠٩٢٧	٣٤,٧	٧٣٤٦٤	٣٧,٥
المجموع	٢٠١٣٧	١٠٠,٠	١٧٥٥٨٣	١٠٠,٠	١٩٥٧٢٠	١٠٠,٠

1. United Nations, op. cit. p. 173.

– النسب حسبت .

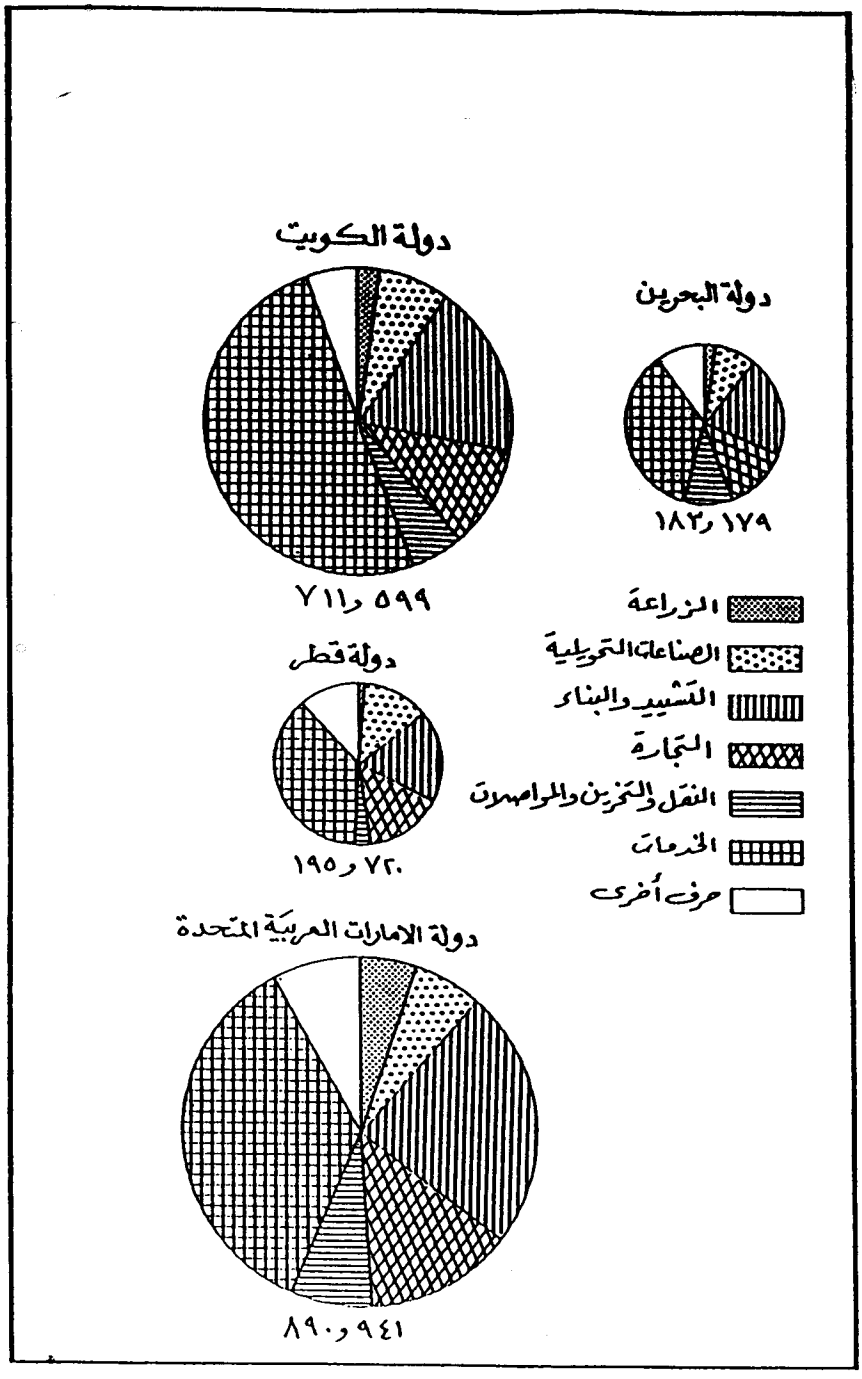

شكل رقم (٤) نسبة تركز القوى العاملة الإجمالية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى دولة الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر فى عام ١٩٨٦

جدول رقم (٥)

نسبة تركز القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة

بحسب القطاع الاقتصادى والجنسية فى عام ١٩٨٦ (١)

الجنسية / القطاع	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة	٤٥٨٤	٥,٨	٣٩٥٤٠	٤,٩	٤٤١٢٤	٥,٠
المناجم والمحاجر	١٣٥٠	١,٧	١٦٧٥٠	٢,١	١٨١٠٠	٢,٠
الصناعات التحويلية	٨٩٥	١,١	٥٦١٣٤	٦,٩	٥٧٠٢٩	٦,٤
الكهرباء والغاز والماء	٢١٢٥	٢,٧	١٥١١٤	١,٩	١٧٢٣٩	١,٩
التشييد والبناء	١٢٦٥	١,٦	٢١٩٧٣٨	٢٧,٠	٢٢١٠٠٣	٢٤,٨
التجارة	٥٤٩٤	٧,٠	١١٥٧٨٤	١٤,٢	١٢١٢٧٨	١٣,٦
النقل والتخزين	٣٠٨١	٣,٩	٦٢٨١٥	٧,٧	٦٥٨٩٦	٧,٤
والمواصلات	١٥٧٦	٢,٠	٢٦٢٥٥	٣,٢	٢٧٨٣١	٣,١
التمويل وخدمات الأعمال	٥٨٠٣٩	٧٤,٠	٢٦٠٤٠٨	٣٢,٠	٣١٨٤٤٧	٣٥,٧
المجموع	٧٨٤٠٤	١٠٠,٠	٨١٢٥٣٧	١٠٠,٠	٨٩٠٩٤١	١٠٠,٠

1. United Nations, op. cit. p. 233.

- النسب حسبت .

www.manaraa.com

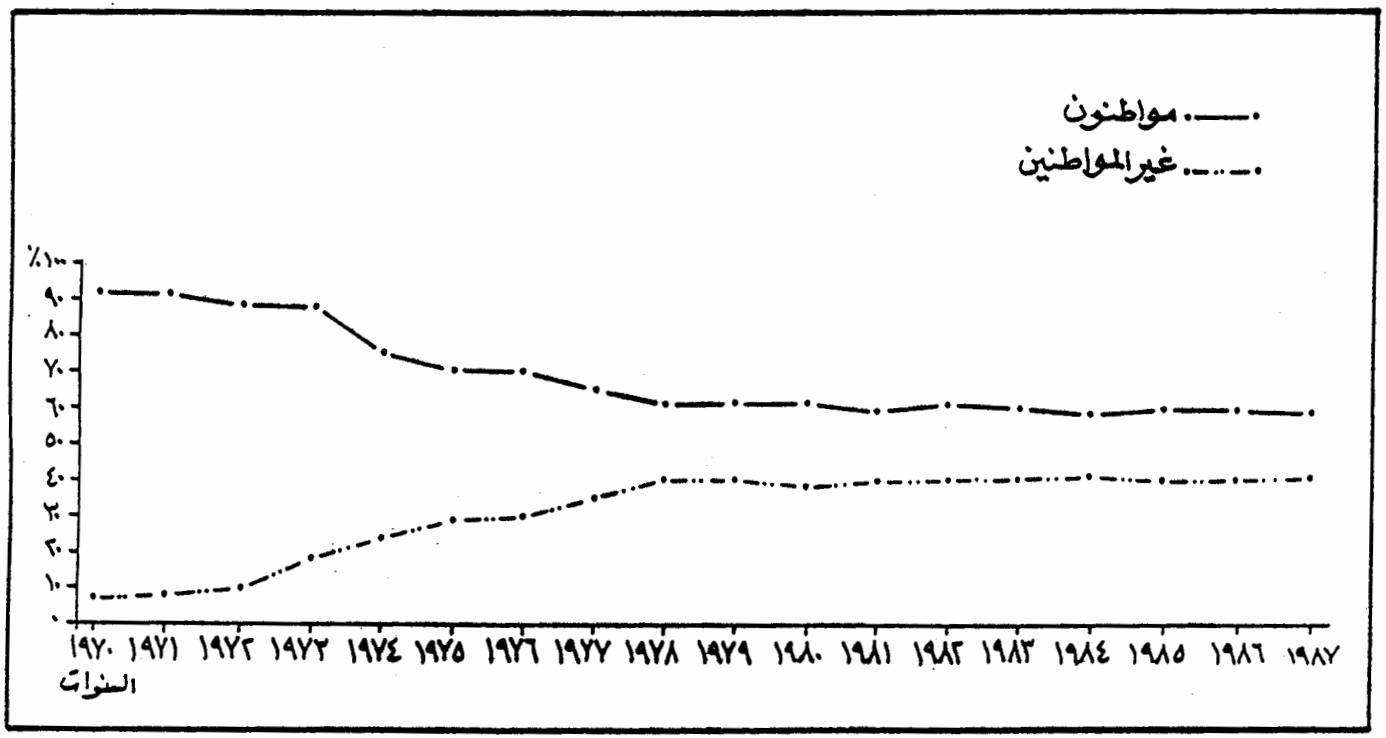

شكل رقم (٥) التطور النسبى للقوى العاملة فى القطاع الحكومى حسب الجنسية فى سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٧

جدول رقم (٦)

نسبة تركز القوى العاملة بدولة االبحرين

بحسب القطاع الاقتصادى والجنسية فى عام ١٩٨٦ (١)

الجنسية / القطاع	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة	٢٧٧٤	٣,٤	٨٨٠	٠,٩	٣٦٥٤	٢,٠
المناجم والمحاجر	٤٩٥٢	٦,١	١٤٢٢	١,٤	٦٣٧٤	٣,٥
الصناعات التحويلية	٥٣٠٢	٦,٥	٩٠٦٢	٨,٩	١٤٣٦٤	٧,٨
الكهرباء والغاز والماء	٢٥٥٢	٣,١	١٣١٧	١,٣	٣٨٦٩	٢,١
التشييد والبناء	٤٠٥٦	٥,٠	٣٤٣٨٨	٣٣,٧	٣٨٤٤٤	٢١,٠
التجارة	٧٩٢٩	٩,٨	١٦٧٠٥	١٦,٤	٢٤٦٣٤	١٣,٤
النقل والتخزين	١٣٠٢٤	١٦,١	٤٢١٢	٤,١	١٧٢٣٥	٩,٤
والمواصلات	٥١٣٦	٦,٣	٢٥٥٧	٢,٥	٧٦٩٣	٤,٢
التمويل وخدمات الأعمال	٢٣٥٣٠٢	٤٣,٦	٣١٦٠٩	٣٠,٩	٦٦٩١١	٣٦,٥
المجموع	٨١٠٢٧	١٠٠,٠	١٠٢١٥٢	١٠٠,٠	١٨٣١٧٩	١٠٠,٠

1. United Nations, op. cit. p. 13.

– النسب حسبت .

دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ، إذ بلغت هذه النسبة (٤٣.٦٪) من الحجم الكلى للقوى العاملة المواطنة فى الدولة في فترة منتصف الثمانينات ، أما بقية النسبة وقدرها (٥٦.٤٪) فتتوجه نحو ممارسة العمل فى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما يضفي علي القوى العاملة المواطنة فى دولة البحرين طابعا خاصا يتميز بتنوع خصائصها الاقتصادية .

(جـ) يعد الوضع فى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مختلفا أيضا عن الوضعين السابقين اللذين تميزت بهما القوى العاملة المواطنة فى الدول الأربع سابقة الذكر ، ففى هاتين الدولتين نجد أن القوى العاملة المواطنة تتوجه بشكل ملحوظ نحو ممارسة العمل فى قطاع الزراعة ، حيث وصلت هذه النسبة فى المملكة العربية السعودية فى فترة منتصف السبعينات إلى مايوازى نصف الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة فى المملكة ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، ففى الفترة الزمنية التالية لعام ١٩٧٥ اتجهت هذه النسبة نحو التراجع السريع حتى وصل حجمها بعد عشر سنوات ، أى فى فترة منتصف الثمانينات إلى مايوازى خمس الحجم الكلى للقوى العاملة المواطنة فى المملكة . (الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ١٢٥) وقد سجل هذا القدر الكبير من التراجع خلال السنوات العشر الفاصلة بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، بسبب زيادة نسبة توجه القوى العاملة المواطنة فى المملكة نحو العمل فى القطاع الحكومى ، خاصة بعد التوسع الكبير الذى حدث فى المجال التعليمى ، فأدى ذلك العامل إلى امكانية القوى العاملة المواطنة المحافظة على نسبة مرتفعة من العمالة فى الأجهزة الحكومية . (محمد العوض جلال الدين ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ٧٣) .

(د) أما فى سلطنة عمان فمازالت نسبة توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل فى القطاع الزراعى تعد مرتفعة جدا فى فترة منتصف الثمانينات ، حيث بلغت هذه النسبة حوالى (٥٠٪) من الحجم الكلى للقوى العاملة المواطنة فى السلطنة ، مما يدل على أن حرفة الزراعة ماتزال الحرفة الأساسية لمعظم السكان المواطنين ، بسبب أن سلطنة عمان تعد من أكثر دول مجلس التعاون الخليجى خصوبة ونماء وتمثل الثروة الزراعية فيها أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد القومى باعتبارها مصدرا هاما لتوفير العديد من الحاصلات الزراعية المتنوعة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائى . (وزارة الاعلام ، سلطنة عمان ١٩٨٩ ، ص ٩٨) .

مما سبق يتضح أن نسبة توجه القوى العاملة المواطنة فى سلطنة عمان نحو العمل فى قطاعات الزراعة تعد عالية جدا بمقارنتها بما هو عليه الوضع فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فبيانات الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٥) تشير إلى أن نسبة توجه القوى العاملة المواطنة في السلطنة نحو العمل فى قطاع الخدمات تتزايد بشكل سريع من عام إلى آخر ، والدليل على ذلك أن عددها قد تزايد من (١٦٣٠) نسمة فى عام ١٩٧٠ إلى (٤٢٩٧٧) نسمة فى عام ١٩٨٧ (مجلس التنمية ، سلطنة عمان ١٩٨٨ ، ص ١٠٧) محققة بذلك نسبة زيادة قدرها (٢٥٣٧٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين ، مما يدل على مدى سرعة تزايد توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل فى قطاع الخدمات ، خاصة أنه تضاعف مايزيد علي خمسة وعشرين ضعفا خلال فترة زمنية قصيرة جدا يقل مداها عن عشرين عاما ، وعلى الرغم من ذلك فإن بيانات كل من الجدول والشكلين المذكورين توضح أن نسبة اسهام القوى العاملة المواطنة فى قطاع الخدمات تراجعت بشكل ملحوظ ، والدليل على ذلك أن نسبة اسهامها تناقصت من (٩٣.١) من الحجم الكلى للقوى العاملة فى القطاع المذكور فى عام ١٩٧٠ ، إلي مانسبته (٥٩.٥٪) فى عام ١٩٨٧ ، أما النسبه المتبقيه وقدرها (٤٠.٥٪) فقد أسهمت بها القوى العاملة غير المواطنة فى العام المذكور ، بسبب أن معدلات النمو التى سجلتها القوى العاملة غير المواطنة في قطاع الخدمات كانت أسرع من تلك المقابلة لها للقوى العاملة المواطنة خلال الفترة الزمنية المذكورة .

والخلاصة أن هناك توجها واضحا للقوى العاملة المواطنة فى كافة دول مجلس التعاون الخليجى نحو ممارسة العمل فى قطاع الخدمات ، خاصة فى فترة منتصف الثمانينات ، وقد وصل هذا التوجه إلى أقصى حد له فى كل من دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت ، ثم خفت حدته فى كل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية ، ثم وصل إلى أدنى حد له فى سلطنة عمان ، وهذا القدر الكبير جدا من التوجه نحو ممارسة العمل فى قطاع الخدمات يؤكد على أن الدور الفعلى لقوة العمل المواطنة في دول المنطقة فى القطاعات الاقتصادية المنتجة المباشرة وغير المباشرة يعد محدودا جدا ، علاوة علي ذلك يدل على أن أغلب المواطنين بشكل عام يمارسون مسئوليات ثانوية بعيدة جدا عن الوظائف الاستراتيجية والوظائف ذات المسئولية الفعلية المسيطرة ، مما يؤكد على الدور الهامشى لقوة العمل المواطنة . (على الكوارى ، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٢٢) .

جدول رقم (٧)

التطور العددى والنسبى للقوى العاملة فى القطاع الحكومى

بحسب الجنسية فى سلطنة عمان خلال الفترة

من ١٩٧٠ – ١٩٨٧

الجنسية / السنة	عمانى	غير عمانى	المجموع	النسبة المئوية للعمانيين
١٩٧٠	١٦٣٠	١٢٠	١٧٥٠	٩٣,١
١٩٧١	٢٨٥٧	٢٥٥	٣١١٢	٩١,٨
١٩٧٢	٤٧٦٥	٥٥٣	٥٣١٨	٨٩,٦
١٩٧٣	٧٤٠٣	١٦٧٠	٩٠٧٣	٨١,٦
١٩٧٤	٩٠٣٥	٣٠٠٠	١٢٠٣٥	٧٥,١
١٩٧٥	١٣٦١٦	٥٥٠٧	١٩١٢٣	٧١,٢
١٩٧٦	١٥٦٦٨	٦٦٤٣	٢٢٣١١	٧٠,٢
١٩٧٧	١٧٢٦٩	٩٤٩٦	٢٦٧٦٥	٦٤,٥
١٩٧٨	١٨٤٦٦	١١٩٥٨	٣٠٤٢٤	٦٠,٧
١٩٧٩	٢١٢١٦	١٣٨١٤	٣٥٠٣٠	٦٠,٦
١٩٨٠	٢٣٤٤٥	١٥٣٩٥	٣٨٨٤٠	٦٠,٤
١٩٨١	٢٦٨٨٦	١٥٨٦٥	٤٣٧٥١	٦١,٥
١٩٨٢	٢٩٦٤٧	٢٠١٦٢	٤٩٨٠٩	٥٩,٥
١٩٨٣	٣٣٥٤٣	٢١٣٣٤	٥٤٨٧٧	٦١,١
١٩٨٤	٣٧١١٩	٢٤٩٢٤	٦٢٠٤٣	٥٩,٨
١٩٨٥	٣٩١٩٢	٢٧٤٥٦	٦٦٦٤٨	٥٨,٨
١٩٨٦	٤٠٢٢٣	٢٧٣٢٧	٦٧٥٥٠	٥٩,٥
١٩٨٧	٤٢٩٧٧	٢٩٢٨٣	٧٢٢٦٠	٥٩,٥

١ – مجلس التنمية ، الأمانة الفنية ، المديرية العامة للإحصاءات الوطنية ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٧ ، الإصدار السادس عشر ، سلطنة عمان فى ديسمبر ١٩٨٨ ، جدول رقم (٥٩) ، ص ١٠٧ .

مما سبق يتضح مدى عمق الأثر الديموجرافى السلبى للهجرة الدولية فى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وما اتسم به هذا الدور من عجز واضح أدى إلى هيمنة القوى العاملة غير المواطنة على كافة القطاعات الاقتصادية ، مما كان له أكبر الأثر فى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات وابتعادها بالتالى عن القطاعات الاقتصادية المنتجة .

بالإضافة إلى ماسبق فعلى الرغم من أن الآثار الديموجرافية السلبية للهجرة الدولية تعتبر من أهم العوامل التى أدت إلى تدنى الدور الذى تؤديه القوى العاملة المواطنة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وعلي الرغم أيضا من أن قوة وفاعلية هذه الآثار ظهرت بشكل واضح فى تهميش هذا الدور ، إلا أن هناك عوامل مؤثرة أخرى إلى جانب العوامل السابقة تضافرت فخلقت هذا النوع من الاتجاهات السلبية للقوى العاملة المواطنة فقللت بالتالى من فاعليتها وإنتاجيتها ، نذكر فى مقدمتها **ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعى للمواطنين من جانب ، وسياسات الاستخدام الحكومى المتبعة مع المواطنين من جانب آخر** . (ج . س . بيركس ، و ث . أ . سينكلير الأمم المتحدة ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ٣٧١) .

خلاصة :

فى ضوء ماسبق عرضه نخلص إلى مايلى :

– أن للهجرة الدولية آثارها الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية الخطيرة فى المجتمع المحلى فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وقد تفاوت مدى عمق هذه الآثار من دولة إلى أخرى ، حيث وصلت إلى أقصاها في ثلاث دول هى : دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت ، ثم يقل مداها تدريجيا بداية بدولة البحرين ثم سلطنة عمان حتى تصل إلى أدنى حد لها فى المملكة العربية السعودية .

– أن من أبرز الآثار الديموجرافية السلبية للهجرة الدولية فى مجتمع المواطنين فى دول المنطقة ماتسمت به هذه المجتمعات من صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة ، وتحولها إلى أقليات داخل أوطانها من جانب ، وهيمنة الهجرة الدولية على كافة الأنشطة الاقتصادية ، خاصة المنتجة منها ، مما أدى إلى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل فى القطاعات الاقتصادية غير المنتجة ، حتى أصبح دورها هامشيا من جانب آخر .

– شكل الحجم الهائل للهجرة الدولية ضغطا هائلا علي الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية التى تقدمها دول المنطقة لكافة السكان المقيمين على أراضيها بدون مقابل ،

خاصة مايتعلق منها بالخدمات الصحية والتعليمية . مما كان له انعكاسه الواضح على ضخامة حجم الميزانيات المخصصة للإنفاق الجارى على الخدمات الاجتماعية العامة بالدولة .

– وأخيرا فقد أوضحت الدراسة أن الدول الثلاث التى لم تكن تعانى من خطورة الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية بشكل خطير وهي المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عمان بدأت تعانى من خطورة هذه الآثار منذ مطلع الثمانينات وتقترب فى معاناتها من الدول الثلاث الأخرى وهى دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ، مما يدل على أن مدى عمق الآثار السلبية للهجرة الدولية فى مجتمعات المواطنين فى دول مجلس التعاون الخليجى تكاد تكون متشابهة .

لكل ماسبق ولتعزيز الموقف السكانى وإحداث نوع من الانسجام بين الخدمات المتاحة وحجم السكان من جهة ، وبين القوى العاملة المحلية من جهة أخرى ينبغى مراعاة مايلى :-

– هناك عدد من الاجراءات يستلزم اتخاذها للتقليل من ظاهرة العجز الهائل في ذلك الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة فى دول مجلس التعاون الخليجى ونوعيته بحيث أصبح التحدى المستقبلى لتنمية الموارد البشرية فى هذه الدول فى العقد الحالي ، أى عقد التسعينات ، كبير وتتطلب مواجهته العديد من الجهود ، يأتى فى مقدمتها اجراء مراجعات شاملة لنظم التعليم ، والأمل كبير فى أن تتمكن الجامعات والمعاهد التقنية من مراجعة سياساتها وبرامجها ومناهجها التعليمية والبحثية وتوجهاتها من حيث الكم والكيف لتحقيق الأهداف المعقودة عليها فى تنمية الموارد البشرية من أجل خلق الكوادر الوطنية القادرة على المساهمة الجادة ، غير الهامشية .

– اتباع سياسة التجنيس الانتقائى الذى يقتصر على فئات مهنية معينة لتخفيف حدة العجز التى تعانى منها القوى العاملة المواطنة فى هذا النوع من المهن .

– ضرورة العمل علي حدوث تغيير أساسى فى المناخ الاقتصادي والاجتماعى السائد فى دول المنطقة بحيث يتحمل القطاع الخاص جزءا مهما من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للعمالة الوافدة ، وخاصة مايتعلق منها بالخدمات الصحية والتعليمية . إذ أن هذا القطاع أى القطاع الخاص كان له دوره الأساسى ومازال في تعاظم تدفق القوى العاملة الوافدة ، خاصة غير العربية منها إلى دول المنطقة .

المراجـــع

أولا : المراجع العربية :

- إبراهيم سعد الدين ، آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة ، بحث قدم فى ندوة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى المنعقدة فى الكويت خلال الفترة من ١٥ – ١٨ يناير ١٩٨٣ ، بإشراف مركز دراسات الوحدة العربية بجامعة الدول العربية والمعهد العربى للتخطيط فى الكويت ، بيروت ١٩٨٣ .

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، النشرة الاقتصادية ١٩٨٧ ، العدد الثانى ، الرياض ١٩٨٧ .

- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، القوى العاملة الوطنية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بحث قدم فى اجتماع الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية المنعقد فى الكويت خلال الفترة من ٢٥ – ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥ ، بإشراف المعهد العربى للتخطيط فى الكويت ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، نيويورك ١٩٨٦ .

- دولة قطر ، الجهاز المركزى للإحصاء برئاسة مجلس الوزراء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨، العدد الثامن ، يوليو ١٩٨٨ .

- سلطنة عمان ، المديرية العامة للإحصاءات الوطنية بالأمانة العامة لمجلس التنمية ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٧ ، الإصدار السادس عشر ، ديسمبر ١٩٨٨ .

- بدر عمر العمر ، الأسباب الحقيقية لظهور بروز ظاهرة استخدام المربيات الأجنبيات وانتشارها فى دول الخليج العربى ، ظاهرة المربيات الأجنبيات «الأسباب والآثار» سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد العاشر ، مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، البحرين فى أغسطس ١٩٨٧ .

- بشير دعبلة ، الهجرة وأثرها الاجتماعى فى المملكة العربية السعودية والكويت ، النشرة السكانية ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، العدد الـ (٢٩) ، نيويورك ١٩٨٦ .

- ج . س . بيركس ، ث . أ . سينكلير ، السكان والهجرة الدولية فى الدول العربية ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، بيروت ١٩٨٠ .

- ج . س . بيركس ، ث . أ . سينكلير ، الهجرة الدولية المعاصرة وتنمية الموارد البشرية فى المنطقة العربية : الخلفيات وقضايا السياسة العامة ، السكان والتنمية فى الشرق الأوسط ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، بغداد ١٩٨٥ .

- جهينة سلطان سيف العيسى ، آثار البترول على الأسرة العربية ، ورقة قدمت فى ندوة البترول والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى المنعقدة فى الكويت خلال الفترة من ١١ - ١٥ يناير ١٩٨١ بإشراف المعهد العربى للتخطيط فى الكويت والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية ، الكويت ١٩٨١ .

- جهينة سلطان سيف العيسى ، التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة ، بحث قدم فى ندوة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربى للتخطيط فى الكويت خلال الفترة من ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٣ ، بيروت ١٩٨٣ .

- حسن الخياط ، الرصيد السكانى لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، قطر ١٩٨٢ .

- حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، قطر ١٩٨٨ .

- حسين الرفاعى ، الآثار الاجتماعية والتربوية والأمنية للمربيات الأجنبيات على الأسرة والمجتمع ، ظاهرة المربيات الأجنبيات ، الأسباب والآثار ، سلسلة الدراسات الاجتماعية بالدول العربية والخليج ، البحرين فى أغسطس ١٩٨٧ .

- خلف أحمد خلف ، سمات وخصائص المربيات الأجنبيات فى أقطار الخليج العربى ، ظاهرة المربيات الأجنبيات ، «الأسباب والآثار» ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد العاشر ، مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية والخليجية ، البحرين فى أغسطس ١٩٨٧ .

- رياض طبارة ، السكان والموارد البشرية والتنمية فى العالم العربى ، النشرة السكانية ،

الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، العدد الـ (٢٠) ، نيويورك ١٩٨١ .

- عبد الباسط عبد المعطى ، آثار العمالة الأجنبية على التآلف الاجتماعى ، بحث قدم فى ندوة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى المنعقدة فى الكويت خلال الفترة من ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٣ ، بإشراف مركز الوحدة العربية والمعهد العربى للتخطيط بالكويت ، بيروت ١٩٨٣ .

- عبد اللطيف يوسف الحمد ، رؤية مستقبلية لاقتصاديات التسعينات فى دول مجلس التعاون الخليجى ، ورقة للحوار فى إطار الموسم الثقافى الأول لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الكويت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ .

- عبد الهادى محمد العوضى ، خطط التنمية بين التخطيط والتنفيذ ، (تجربة الكويت) ، بحث قدم فى ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ فى الوطن العربى التى أشرف عليها كل من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والمعهد العربى للتخطيط والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، المنعقدة فى الكويت خلال الفترة من ٢٥ - ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ .

- على الكوارى ، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الإصدارات الخاصة ، إصدار رقم (١٠) ، الكويت ١٩٨٣ .

- سلطنة عمان ، مجلس التنمية ، الأمانة الفنية ، المديرية العامة للإحصاءات الوطنية ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٧ ، الإصدار السادس عشر ، ديسمبر ١٩٨٨ .

- دولة البحرين ، مجلس الوزراء ، الجهاز المركزى للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ١٩٨٦ ، ديسمبر ١٩٨٧ .

- محمد العوض جلال الدين ، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام فى البلدان العربية الخليجية ، بحث قدم فى اجتماع الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، المنعقد فى الكويت خلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥ ، بإشراف المعهد العربى للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٦ .

محمد عزيز ، أنماط الإنفاق والاستثمار فى أقطار الخليج العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٩.

- محمد متولى ، محمود أبو العلا ، جغرافية الخليج ، الخليج العربى ، خليج عُمان ودول شرق الجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٥ .

- نورة الفلاح ، التغير الاجتماعى فى الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ، الرسالة السابعة والخمسون ، الكويت (١٩٨٩/٨٨).

- سلطنة عُمان ، وزارة الإعلام ، ١٩٨٩ .

- دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإعلام والثقافة ، خمسة عشر عاما على طريق البناء والتقدم ، أبو ظبى ١٩٨٧ .

- دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الإدارة العامة لشئون التخطيط ، إدارة التخطيط الاجتماعى ، ظاهرة انتشار الخدم وآثاره الاجتماعية على الأسرة الكويتية والمجتمع ، دراسة ميدانية ، الكويت فى سبتمبر ١٩٨٣ .

- دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٥ ، التعداد العام للسكان ، الجزء الثالث ، الكويت فبراير ١٩٨٦ .

- دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣ ، العدد العشرون ، الكويت فى نوفمبر ١٩٨٣ .

- دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨ ، العدد الخامس والعشرون ، الكويت فى نوفمبر ١٩٨٨ .

- دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، إدارة التخطيط ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبى ١٩٨٧

ثانيا : المراجع غير العربية :

- Unied Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic and Social for Wcstcrn Asia as assessed in 1986, No. 5, Baghdad, 1987.

- Birks, J. S. and Sinclair, C. A. Saudi Arabia and the Libyan Arab Jamahiriya : The Key Countries of Employment, World Employment program research, Working Paper, Geneva 1989 ILO (WEP 2-26 IWP 30).

- World Bank, World Development Report 1987, Washington D. C. 1987.

❄ ❄ ❄

NEGATIVE ASPECTS OF MIGRATION IN THE GULF COOPERATION COUNCIL

Dr.Amal Y.A. El-Sabah (*)

This paper aims at recognizing the negative demographic and economic effects of immigration in the six states of the G.C.C. Immigration trends have been analysed separately in each state together with its impact on services and their negative effect on the indigenous work force. The tragic experience of Kuwait during the Iraqi invasion entails the necessity of formulating a rational population policy in Kuwait and in the other Gulf states after the liberation of Kuwait has been acheived.

* * *

(*) Kuwait University.